



الدورة السابعة عشرة

لاهاي، ٥ - ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

تقرير الفريق العامل المعني بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٩ للمحكمة الجنائية الدولية

المراجعة الخارجية للحسابات، الميزانية البرنامجية لعام ٢٠١٩ والوثائق ذات الصلة

ألف - مقدمة

- ١- كان معروضا على جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٩ المقدمة من مسجل المحكمة الجنائية الدولية (المحكمة)، في صيغتها الأولية، في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٨^(١)، وتقرير الدورتين الثلاثين^(٢) والحادية والثلاثين^(٣) للجنة الميزانية والمالية (اللجنة) والبيانات المالية عن الفترة ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧^(٤) والبيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا عن الفترة ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧^(٥). كما كان معروضا على الجمعية المرفق الرابع بتقرير اللجنة عن أعمال دورتها الحادية والثلاثين الذي بينت فيه المحكمة الآثار المترتبة في الميزانية على توصيات اللجنة في إطار ميزانيات البرامج الرئيسية.
- ٢- واستمعت الجمعية، في جلستها العامة الثامنة، إلى بيانات ألقاها مسجل المحكمة السيد بيتر لويس، ورئيس اللجنة، السيد هيتوشي كوزاكي، وممثل المراجع الخارجي للحسابات (محكمة مراجعة الحسابات، فرنسا) السيد غي بيولي. وساعدت اللجنة كذلك، السيدة إيلينا سوبكوفافا، عضو اللجنة.

(١) الوثائق الرسمية ... الدورة السابعة عشرة ... ٢٠١٨ (ICC-ASP/17/20)، المجلد الثاني، الجزء ألف.

(٢) المرجع نفسه، الجزء باء-١.

(٣) المرجع نفسه، الجزء باء-٢.

(٤) المرجع نفسه، الجزء جيم-١.

(٥) المرجع نفسه، الجزء جيم-٢.

٣- واجتمع الفريق العامل المعني بالميزانية يومي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. كما عقدت مشاورات غير رسمية أثناء دورة الجمعية. وأعرب عن آراء متباينة بشأن المشاركة في المشاورات غير الرسمية. ولاحظت بعض الدول أنه من المهم أن يشارك ممثلو المحكمة في المفاوضات المتعلقة بميزانية المحكمة. ومن ناحية أخرى، أشارت بعض الدول إلى أن مفاوضات الميزانية ينبغي أن تكون عملية تحركها الدولة. وحضرت المحكمة معظم المشاورات غير الرسمية قبل انعقاد دورة الجمعية.

٤ - وأثناء الاجتماع المعقود في ١١ كانون الأول/ديسمبر تم النظر في مشروع القرار ووضعه في صيغته النهائية.

باء- المراجعة الخارجية للحسابات

٥- أحاطت الجمعية علماً مع التقدير بتقارير المراجع الخارجي للحسابات وبتعليقات اللجنة ذات الصلة، الواردة في التقرير المتعلق بأعمال دورتها الحادية والثلاثين.

جيم- مبلغ الاعتمادات

٦- بلغت الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٩ للمحكمة مقدار ٥٠٠ ٨٧٦ ١٥٠ يورو بما في ذلك ١٠٠ ٥٨٥ ٣ يورو تتعلق بالبرنامج الرئيسي السابع-٢ (القرض المقدم من الدولة المضيفة).

٧- نظرت اللجنة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٩ للمحكمة أثناء دورتها الحادية والثلاثين وخلصت إلى أن هنالك بعض المجالات التي يمكن فيها تحقيق وفورات. وتبعاً لذلك، أوصت اللجنة بأن يخفض المبلغ المخصص للميزانية إلى ما مجموعه ٨٠٠ ٢٨٥ ١٤٨ يورو بما في ذلك ١٠٠ ٥٨٥ ٣ يورو المتعلقة بالبرنامج الرئيسي السابع-٢ (القرض المقدم من الدولة المضيفة).

٨- وأنتت الجمعية على الجهود التي تبذلها المحكمة لإيجاد مدخرات وكفاءات، لا سيما في البرنامج الرئيسي الثالث. وأعربت بعض الدول عن شواغل عميقة بشأن مستوى الزيادة في البرنامج الرئيسي الثاني والبرنامج الرئيسي السادس. وشددت أخرى على أنه لا ينبغي تحقيق وفورات إضافية في البرنامج الرئيسي الثاني، في حين كان هناك فهم واسع فيما يتعلق بالبرنامج الرئيسي السادس.

٩- وأقرت الجمعية التوصية التي يتضمنها تقرير اللجنة، مع تسوية إضافية مع البرنامج الرئيسي السادس على نحو ما هو وارد في القرار ICC-ASP/17/Res.4.

١٠- وبالإضافة إلى المناقشات التي أجراها مكتب الجمعية بشأن عملية انتخاب المدعي العام، لاحظت الجمعية أن أي تكاليف ترتبط بهذه العملية في عام ٢٠١٩ سوف يستوعبها البرنامج الرئيسي الرابع ضمن ميزانيتها المعتمدة.

١١- لذلك وافقت الجمعية على اعتمادات الميزانية بمقدار ١٠٠ ١٣٥ ١٤٨ يورو.

١٢- ولاحظت الجمعية أن المستوى الكلي للأنصبة المقررة بالنسبة للميزانية البرنامجية لعام ٢٠١٩، بدون حساب البرنامج الرئيسي السابع-٢ (القرض المقدم من الدولة المضيفة) يبلغ مقدارها ٥٥٠ ١٤٤ ألف يورو.

دال- صندوق رأس المال المتداول والصندوق الاحتياطي

١٣- قررت الجمعية المحافظة على المستوى الحكمي لصندوق الطوارئ عند سبعة ملايين يورو.

١٤- وأذنت الجمعية للمحكمة بمناقلة الأموال من برنامج رئيسي إلى غيره في نهاية السنة إذا ما تعذر استيعاب تكاليف الأنشطة غير المتوقعة ضمن برنامج رئيسي بعينه فيما يتوفر فائض في برنامج رئيسي غيره وذلك لضمان استنفاد كافة الاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٨ قبل اللجوء إلى صندوق الطوارئ.

١٥- أحاطت الجمعية علماً بتوصيات لجنة الميزانية والمالية وقررت أن ينشأ صندوق رأس المال العامل لعام ٢٠١٩ بمبلغ ١١,٦ مليون يورو. كما قررت الجمعية أنه لا يجوز للمحكمة أن تستخدم الأموال الفائضة والأموال المتلقاة من الاشتراكات غير المسددة إلا لبلوغ المستوى المنشأ بالنسبة لصندوق رأس المال العامل.

١٦- ورحبت الجمعية بعزم لجنة الميزانية والمالية على استعراض مستوى الاحتياطات الاحترازية وشجعت اللجنة على اتباع نهج شامل. وأعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أنه ينبغي للجنة، في جملة أمور، تقييم مستوى صندوق رأس المال المتداول، بما في ذلك احتمال زيادة الاحتياطات من ٤ إلى ٦ أسابيع من التشغيل؛ وتقييم المستوى الفعلي والافتراضي لصندوق الطوارئ؛ وتقييم جدوى استخدام أي فوائض نقدية أعلى من المبالغ اللازمة لصندوق رأس المال العامل لتجديد صندوق الطوارئ؛ وتقديم توصيات لهذا الغرض.

هاء- تمويل اعتمادات عام ٢٠١٩

١٧- قررت الجمعية أن يكون مقدار الأنصبة المقررة للاشتراكات عام ٢٠١٩ هو ٥٥٠ ١٤٤ ألف يورو.